



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

أمار القابضة تزيد ملكيتها في «رمال»

رفعت شركة أمار القابضة حصتها في شركة رمال بنسبة تقترب من 11، حيث زادت حصتها بالشركة من 15,4 إلى 16,3، وذلك وفقا للإفصاح عن التغيير في المصالح المنشور على موقع البورصة أول من أمس. ويبلغ رأسمال شركة رمال 30,6 مليون دينار، وتوزع ملكيتها على شركة أمار القابضة التي تمتلك بها 16,3، وشركة بلاج الدولية العقارية بنسبة 8,3، وعلى محمد علي عبدالله النصار بنسبة 5.

قفزت إلى 3,8 مليارات دينار بنهاية مارس 2017

140٪ زيادة في إصدارات الدين العام الكويتي

نهاية العام المالي 2017/2016 المنتهي في مارس الماضي فاقت 65,2 مليار دولار، وذلك بحسب وثيقة حكومية اطلعت عليها «الأنباء».

ويذكر أن بيانات البنك المركزي عن حجم الائتمان بنهاية مارس كشفت عن نمو شهري بنحو 1,4٪ ليبلغ 34,8 مليار دينار مقارنة بنحو 34,4 مليار دينار في فبراير الماضي بزيادة 480 مليون دينار.

وستنويا سجل الائتمان نموا بنحو 3,5٪ وبنمو خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت نسبته 1,7٪ بالمقارنة مع حجم الائتمان المسجل في ديسمبر 2016 والبالغ 34,4 مليار دينار.

وسجلت القروض الاستهلاكية أدنى مستوى لها منذ عام 2013 لتبلغ 1,13 مليار دينار لتسجل تراجع سنوي بلغت نسبته 4,3٪، فيما سجلت تراجعا منذ بداية العام بنحو 1٪.

وارتفعت القروض الممنوحة لشراء الأوراق المالية بنحو كبير خلال مارس بالمقارنة مع شهر فبراير الماضي لتبلغ مستويات 2,87 مليار دينار فيما سجلت تراجع سنوي قارب 10٪. وارتفعت القروض الشخصية بنهاية مارس بنسبة 1,84٪ على أساس شهري وقرابة 3٪ نموا سنويا لتبلغ بنهاية مارس نحو 14,6 مليار دينار.

وقفزت ودائع القطاع الخاص بنهاية مارس بنحو 2,6٪ مسجلا 35 مليار دينار، كما ارتفعت الودائع الحكومية قرابة 2٪ بالمقارنة مع فبراير الماضي مسجلا 6,88 مليارات دينار بزيادة 130 مليون دينار.



محلية ودولية لتخفيف الضغط على الاحتياطي العام الذي شهد تراجع كبير خلال السنوات الثلاث الماضية، جراء تمويل عجز الموازنة، إلى 85,8 مليار دولار بعد 5 سنوات من السحب والتي بدأت في 2012/2013 عندما كانت قيمة الاحتياطي 151 مليار دولار لتتناقص 43٪ من قيمة الاحتياطي العام حتى

بلغت قيمتها الاسمية نحو 1,25 مليار دينار إصدار لاستحقاق سنة بينما استحق خلال الفترة ذاتها 26 إصدارا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمتها الاسمية نحو 1,3 مليار دينار. وتسعى الحكومة الكويتية إلى تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة الذي يقدر للعام المالي 2017-2018 بنحو 7,9 مليارات دينار من خلال إصدار سندات

المالي 2016-2017 الذي تتوقع فيه وزارة المالية تسجيل عجز في الموازنة بنحو يصل 9,5 مليارات دينار، إلا أن هذا العجز سيتقلص بعد انتعاش أسعار النفط خلال الأشهر الماضية. وتعد إصدارات العام المالي الحالي مرتفعة بنحو كبير عن الأعوام السابقة، حيث قام «المركزي» خلال عام 2015 بطرح 25 إصدارا من السندات،

القابلة للتحويل. وسمح القانون بالاقتراض دون التقيد بطرح أدوات الخزنة والسندات لحاملها في السوق المحلية بالإضافة إلى الاقتراض في مختلف الأسواق المالية العالمية طبقا للأساليب وبالادوات المالية المتعارف عليها دوليا. وبدأت وثيرة إصدار أدوات الدين العام في النمو منذ شهر أبريل وتحديدا مع بداية العام

المنخفض تمنحها الحيز اللازم من السياسات لتنفيذ الإجراءات اللازمة لضبط الأوضاع المالية العامة تدريجيا مع زيادة الاستثمارات العامة لدعم النمو. ويبلغ الحد الأقصى لسقف الاقتراض الحكومي وفقا لقانون الدين العام المعدل في عام 1991 نحو 10 مليارات دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة الرئيسية

الدين العام يصل إلى 11٪ من الناتج المحلي وتوقعات ببلوغه 18,2٪ نهاية العام

إجمالي الدين

الكويتي سيبلغ

32٪ من الناتج

المحلي بحلول

2021

البنوك المحلية

تشكل 100٪ من

مشتري السندات

المحلية



900 مليون دينار

الإصدارات الجديدة

في الربع الأول

بزيادة 157٪ سنويا

أحمد موسى

سجلت إصدارات الدين العام بنهاية شهر مارس الماضي مستويات 3,81 مليارات دينار بزيادة قياسية تخطت 140٪ عن مستواها في مارس 2016 والبالغة 1,58 مليار دينار.

وكشفت بيانات حديثة لبنك الكويت المركزي أن حجم إصدارات الدين العام الجديدة في الشهور الثلاثة الأولى من العام 2017 بلغت 900 مليون دينار، فيما بلغ المستحق خلال الفترة نفسها 350 مليون دينار.

وتزيد إصدارات الدين العام الجديدة منذ بداية العام بنحو 157٪ مقابل حجم الإصدارات الجديدة للفترة المماثلة في 2016 والبالغة 350 مليون دينار، فيما يعادل الدين العام بنهاية مارس الماضي 11٪ من الناتج المحلي. وتشكل البنوك المحلية 100٪ من مشتري السندات المحلية، حيث زادت معدلات الفائدة على السندات بنحو 1,75٪ لأجل عام و2,125٪ لأجل عامين و2,5٪ و3٪ و3,375٪ لأجل 3 و5 و7 أعوام.

وبحسب بيانات للبنك المركزي فإن شهر أبريل ومايو الجاري شهدا إصدار سندات خزانة بقيمة 450 مليون دينار.

وأظهر أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي أن إجمالي الدين الكويتي بحلول 2021 سيبلغ نحو 31,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي فيما توقع بلوغه في العام المالي الحالي نحو 18,2٪. ويرى الصندوق أن هوامش الأمان المالي الكبيرة للكويت ومستوى الدين

تحليل

الإيرادات التشغيلية السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مقبولة في ظل صعوبة الظروف التشغيلية

كل القطاعات تأثرت سلباً بأداء الاقتصاد الكويتي

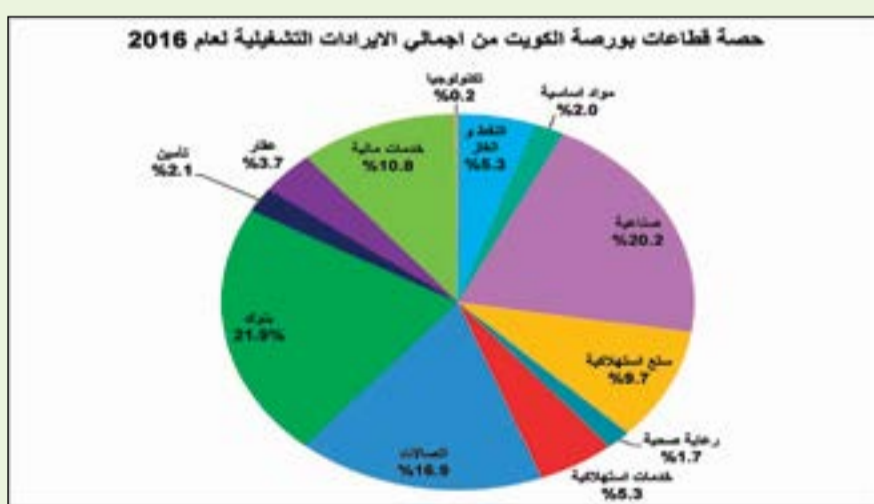
تقلبات البورصة.. تراجع النفط.. التقشف المالي.. تباطؤ الائتمان.. ارتفاع التضخم

إيرادات التشغيل، حيث بلغت الإيرادات التشغيلية لقطاع العقار 482,6 مليون دينار مرتفعة بنسبة 6,4٪ عن عام 2015 بينما كانت شركة المباني الجوالي تحقيقاً للإيرادات بحوالي 85,3 مليون دينار تلتها والعقارات المتحدة التي ارتفعت إيراداتها بنسبة 17٪ لتسجل 70,7 مليون دينار ومن ثم شركة المزايا القابضة التي انخفضت إيراداتها بنسبة 8٪ لتسجل 55,2 مليون دينار والشركات الثلاث ساهمت بنسبة 44٪ من إيرادات قطاع العقار.

ارتفعت إيرادات قطاع شركات التأمين التشغيلية بنسبة 7٪ لتسجل 275 مليون دينار بقيادة مجموعة الخليج للتأمين التي ارتفعت إيراداتها بنسبة 6,6٪.

ارتفعت إيراداتها بنسبة 35٪ لتسجل 124,5 مليون دينار لتسجل 50 مليون دينار أعلى قطاع

التشغيلية كان قطاع المواد الأساسية بارتفاع بنسبة 17٪ لتسجل 259,3 مليون دينار بإيرادات شركة القرين بنسبة 30٪ لتسجل 187,3 مليون دينار، بينما بوبيان للتبروكيماويات انخفضت إيراداتها بنسبة 7٪ لتسجل 53 مليون دينار.



البيروولية المستقلة 75٪ من إيرادات القطاع، بينما انخفضت بنسبة 12,4٪.

حققت شركات قطاع الخدمات الاستهلاكية 683 مليون دينار إيرادات تشغيلية عام 2016 دون تغيير يذكر عن عام 2015، حيث بلغت إيرادات مركز سلطان 275,5 مليون دينار منخفضة بنسبة 3٪ بينما حققت الشركة الأولى لتسويق الوقود وشركة السور ارتفاعات جيدة في إيراداتها التشغيلية لتسجل 117 مليون دينار لكل منهما.

أما طيران الجزيرة فقد انخفضت إيراداتها بنسبة 10٪ لتسجل 52,8 مليون دينار.

أما قطاعات العقار والتأمين والمواد الأساسية فكان أداءها جيدا من حيث

انخفضت بنسبة 1,6٪ لتسجل 707 ملايين دينار.

بلغت الإيرادات التشغيلية لقطاع الخدمات المالية خلال عام 2016 حوالي 1,39 مليار دينار (4,5 مليارات دولار) مرتفعة بنسبة 2,2٪ عن عام 2015 وجاء القطاع في المركز الرابع بحصة نسبتها 11٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية لجميع القطاعات. ساهمت إيرادات التشغيل لشركة مشاريع الكويت القابضة بنسبة كبيرة من هذا الارتفاع حيث نمت بنسبة 6,6٪ لتسجل 660,6 مليون دينار وبمساهمة 48٪ من إيرادات قطاع الخدمات المالية. وعند استثناء إيرادات شركة المشاريع (التي تأتي إيراداتها بالدرجة الأولى من بنك برقان التابع لها) تكون إيرادات شركات الخدمات

المالية قد انخفضت بنسبة 1,6٪ لتسجل 727,3 مليون دينار.

أما قطاع السلع الاستهلاكية فقد جاء في المرتبة الخامسة من حيث الإيرادات التشغيلية بإجمالي 1,25 مليار دينار 2015 بنسبة 0,5٪ نتيجة انخفاض إيرادات أمريكانا بنسبة 2,2٪ لتسجل 946,5 مليون دينار.

انخفضت بنسبة 1,6٪ لتسجل 707 ملايين دينار.

بلغت الإيرادات التشغيلية لقطاع الخدمات المالية خلال عام 2016 حوالي 1,39 مليار دينار (4,5 مليارات دولار) مرتفعة بنسبة 2,2٪ عن عام 2015 وجاء القطاع في المركز الرابع بحصة نسبتها 11٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية لجميع القطاعات. ساهمت إيرادات التشغيل لشركة مشاريع الكويت القابضة بنسبة كبيرة من هذا الارتفاع حيث نمت بنسبة 6,6٪ لتسجل 660,6 مليون دينار وبمساهمة 48٪ من إيرادات قطاع الخدمات المالية. وعند استثناء إيرادات شركة المشاريع (التي تأتي إيراداتها بالدرجة الأولى من بنك برقان التابع لها) تكون إيرادات شركات الخدمات

المالية قد انخفضت بنسبة 1,6٪ لتسجل 727,3 مليون دينار.

أما قطاع السلع الاستهلاكية فقد جاء في المرتبة الخامسة من حيث الإيرادات التشغيلية بإجمالي 1,25 مليار دينار 2015 بنسبة 0,5٪ نتيجة انخفاض إيرادات أمريكانا بنسبة 2,2٪ لتسجل 946,5 مليون دينار.



نتيجة انخفاض الإيرادات التشغيلية لمعظم شركات القطاع وخاصة أجيليتي التي انخفضت إيراداتها التشغيلية بنسبة 5,3٪ لتسجل 1,23 مليار دينار وشركة المجموعة المشتركة التي انخفضت إيراداتها أيضا بنسبة 1٪ لتسجل 248 مليون دينار.

كان قطاع الاتصالات ثالث أعلى القطاعات تحقيقاً للإيرادات التشغيلية التي بلغت 2,18 مليار دينار (7 مليارات دولار) وانخفاض نسبهته 1,8٪ عن عام 2015 نتيجة تشبع سوق الاتصالات والمنافسة القوية على جذب المشتركين بخفض الأسعار ما نتج عنه انخفاض إيرادات معظم شركات القطاع وخاصة مجموعة زين التي انخفضت إيراداتها التشغيلية بنسبة 4,4٪ لتسجل 1,09 مليار دينار وooredoo التي

الأنشطة غير الاعتيادية، كما تقلت إيرادات البنوك من إجمالي الإيرادات التشغيلية لجميع الشركات المدرجة في بورصة الكويت. تصدر بنك الكويت الوطني القطاع بإجمالي إيرادات تشغيلية بلغت 745 مليون دينار وبيتك بحوالي 660 مليون دينار وشكلت إيرادات الوطني وبيتك مجتمعة حوالي 50٪ من إيرادات القطاع.

أما قطاع الشركات الصناعية، فقد انخفضت إجمالي إيراداته التشغيلية بنسبة 2,3٪ لتسجل 2,61 مليار دينار (8,5 مليارات دولار) وجاء في المركز الثاني من حيث حجم الإيرادات مساهما بنسبة 20٪ من إيرادات الشركات المدرجة في بورصة الكويت. جاء هذا الانخفاض

الأنشطة غير الاعتيادية، كما تقلت إيرادات البنوك من إجمالي الإيرادات التشغيلية لجميع الشركات المدرجة في بورصة الكويت. تصدر بنك الكويت الوطني القطاع بإجمالي إيرادات تشغيلية بلغت 745 مليون دينار وبيتك بحوالي 660 مليون دينار وشكلت إيرادات الوطني وبيتك مجتمعة حوالي 50٪ من إيرادات القطاع.

أما قطاع الشركات الصناعية، فقد انخفضت إجمالي إيراداته التشغيلية بنسبة 2,3٪ لتسجل 2,61 مليار دينار (8,5 مليارات دولار) وجاء في المركز الثاني من حيث حجم الإيرادات مساهما بنسبة 20٪ من إيرادات الشركات المدرجة في بورصة الكويت. جاء هذا الانخفاض

الأنشطة غير الاعتيادية، كما تقلت إيرادات البنوك من إجمالي الإيرادات التشغيلية لجميع الشركات المدرجة في بورصة الكويت. تصدر بنك الكويت الوطني القطاع بإجمالي إيرادات تشغيلية بلغت 745 مليون دينار وبيتك بحوالي 660 مليون دينار وشكلت إيرادات الوطني وبيتك مجتمعة حوالي 50٪ من إيرادات القطاع.

أما قطاع الشركات الصناعية، فقد انخفضت إجمالي إيراداته التشغيلية بنسبة 2,3٪ لتسجل 2,61 مليار دينار (8,5 مليارات دولار) وجاء في المركز الثاني من حيث حجم الإيرادات مساهما بنسبة 20٪ من إيرادات الشركات المدرجة في بورصة الكويت. جاء هذا الانخفاض

13 مليار دينار إيرادات تشغيلية

لـ 175 شركة بانخفاض سنوي 1٪

1,4٪ تراجع إيرادات البنوك مستحوذة على 22٪ من الإجمالي

1

تصدر قطاع البنوك لأحصة القطاعات الأكثر تحقيقاً للإيرادات بإجمالي إيرادات تشغيلية لعام 2016 بلغت حوالي 2,82 مليار دينار (9,2 مليارات دولار) وبمساهمة 20٪ عن عام 2015 نتيجة تراجع الإيرادات من غير الفوائد والإيرادات من

تصدر قطاع البنوك لأحصة القطاعات الأكثر تحقيقاً للإيرادات بإجمالي إيرادات تشغيلية لعام 2016 بلغت حوالي 2,82 مليار دينار (9,2 مليارات دولار) وبمساهمة 20٪ عن عام 2015 نتيجة تراجع الإيرادات من غير الفوائد والإيرادات من

تصدر قطاع البنوك لأحصة القطاعات الأكثر تحقيقاً للإيرادات بإجمالي إيرادات تشغيلية لعام 2016 بلغت حوالي 2,82 مليار دينار (9,2 مليارات دولار) وبمساهمة 20٪ عن عام 2015 نتيجة تراجع الإيرادات من غير الفوائد والإيرادات من

تصدر قطاع البنوك لأحصة القطاعات الأكثر تحقيقاً للإيرادات بإجمالي إيرادات تشغيلية لعام 2016 بلغت حوالي 2,82 مليار دينار (9,2 مليارات دولار) وبمساهمة 20٪ عن عام 2015 نتيجة تراجع الإيرادات من غير الفوائد والإيرادات من

تصدر قطاع البنوك لأحصة القطاعات الأكثر تحقيقاً للإيرادات بإجمالي إيرادات تشغيلية لعام 2016 بلغت حوالي 2,82 مليار دينار (9,2 مليارات دولار) وبمساهمة 20٪ عن عام 2015 نتيجة تراجع الإيرادات من غير الفوائد والإيرادات من

تصدر قطاع البنوك لأحصة القطاعات الأكثر تحقيقاً للإيرادات بإجمالي إيرادات تشغيلية لعام 2016 بلغت حوالي 2,82 مليار دينار (9,2 مليارات دولار) وبمساهمة 20٪ عن عام 2015 نتيجة تراجع الإيرادات من غير الفوائد والإيرادات من

تصدر قطاع البنوك لأحصة القطاعات الأكثر تحقيقاً للإيرادات بإجمالي إيرادات تشغيلية لعام 2016 بلغت حوالي 2,82 مليار دينار (9,2 مليارات دولار) وبمساهمة 20٪ عن عام 2015 نتيجة تراجع الإيرادات من غير الفوائد والإيرادات من

تصدر قطاع البنوك لأحصة القطاعات الأكثر تحقيقاً للإيرادات بإجمالي إيرادات تشغيلية لعام 2016 بلغت حوالي 2,82 مليار دينار (9,2 مليارات دولار) وبمساهمة 20٪ عن عام 2015 نتيجة تراجع الإيرادات من غير الفوائد والإيرادات من